

اسم البرنامج: شاهد على العصر

عنوان الحلقة: محسوب.. رسالة العسكر للشعب المصري ج4

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: محمد محسوب/وزير الشؤون القانونية خلال حكم الرئيس محمد مرسي

تاريخ الحلقة: 2014/2/16

المحاور:

- محاكمة مبارك رسالة طمأنة للشعب
- الأزهر والمؤامرة الكبرى على مصر
- أبعاد تعديل المادة الخامسة من قانون الانتخابات
- موازين القوى السياسية داخل مجلس الشعب
- ميزانية القوات المسلحة
- تورط المجلس العسكري في أحداث محمد محمود
- دلالة اختيار الجنزوري
- علاقة واشنطن بالمؤسسة العسكرية

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلاً بكم في حلقة جديدة من برنامج شاهد على العصر حيث نواصل الاستماع إلى شهادة الدكتور محمد محسوب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي والعميد السابق لكلية الحقوق حيث يدلي بشهادته حول تفاصيل المؤامرة على الثورة المصرية، دكتور مرحباً بك.

محمد محسوب: يا مرحبا بك أهلاً وسهلاً.

محاكمة مبارك رسالة طمأنة للشعب

أحمد منصور: في 3 أغسطس 2011 ظهر مبارك وولديه في القفص، العسكر كانوا

يبعثون إيه الرسالة اللي بيعثوها للشعب المصري من وراء هذا الأمر؟

محمد محسوب: الحقيقة كان واضح جزء من الإستراتيجية إنه يتم التنفيس عن الغضب، جزء من الغضب كان كبيراً على شبكة الفساد، يعني خليني أقولك أيام الثورة يوم 5 فبراير برضه صدر أول قرار من النائب العام إحنا نتكلم 5 فبراير مبارك موجود حكومته موجودة الحكومة الجديدة اللي كان عينها أحمد شفيق، فإذا بقرار من النائب العام بمنعه من السفر العادلي، جرانة بدء التحقيق وآخرين يعني وأحمد عز وآخرين، وبدء التحقيق مع جرانة في موضوعات متعلقة بالاستيلاء على المال العام وهكذا فتح تحقيق، يعني تخيل كيف أن النيابة العامة في ظل هذا الاضطراب وفي عدم وجود شرطة عشان تقدم تحريات وما شابه بلحظة اكتشفت في يوم 5 أنه أصل في عملية فساد من ثم بدأت تفتح ملفات لا هو ما فيش ملفات ما فش في أوراق وينزل واحد من بعض الصحفيين المعروفين باتصاله بالمجلس العسكري ينزل يقدم شكوى يقدمها يوم 3 يعني ثاني يوم فشل فيه موقعة الجمل فشل الهجوم على الثوار تقدم واحد بشكوى ضد هؤلاء فيقوم النائب العام يهتم جداً بهذه الشكوى ويفتح ملفات ويبدأ تحقيق فعلاً ويمنع من السفر ويحجز على أموال، القضية معناها إنه ببساطة هذه الإجراءات لم تكن جدية وإنما إجراءات للتنفيس عن الناس وإنهاء حالة الغضب إلى حين باعتبار إنه مفاصل الدولة ما زالت في أيدينا راح نشوف حتى ننهي حالة الناس دي غضبانة قوي..

أحمد منصور: حالة الشعب المصري في 3 أغسطس 2011 بعد ظهور مبارك وولديه في القفص كأنهم يعني خلاص الثورة انتهت وحقت كل أهدافها.

محمد محسوب: أه الانتصار الثاني أو تأكيد الانتصار بعد 11 فبراير.

أحمد منصور: كانت الحالة مدروسة من العسكر؟

محمد محسوب: أه طبعاً لأنه التحقيقات خليني أقول ما كشف عنه الحكم في 2012/6/2 بعد ذلك اللي صدر في قضايا مبارك تبين إنه فش تحقيقات حتى القاضي..

أحمد منصور: القاضي هزيل وضعيف وشخصية هزيلة وقراءة ما فيش فيها جملة عربية، جملة واحدة سليمة من اللغة العربية.

محمد محسوب: يعني إحنا لو قيمنا اللغة العربية يعني إحنا نتكلم إن إحنا وكأنا في بلاد الفرنجة، الحقيقة إنه الحكم نفسه تضمن ما يشير إلى أنه لم تكن هناك تحقيقات جدية،

والتحريات ما كنتش موجودة وجهات الدولة مفاصل الدولة لم تقدم ما طلب منها من تحقيقات وتحريات ومعلومات وبالتالي واضح..

أحمد منصور: في تواطؤ تام.

محمد محسوب: واضح إنه الدولة دولتنا والدفاتر بتاعتنا خلينا نقبض على الناس زعلانة منه شوية حتى يهدأ هؤلاء الناس ثم يخرج على بيته معزراً مكرماً وهذا ما حدث في النهاية لكن الثورات في جزء منها تعتمد على العاطفة ده صدق يعني وبالتالي أحداث الثورة المضادة دائماً تعتمد على دغدغة المشاعر وإنهاء هذه المشاعر عن طريق إجراءات غير مهمة إجراءات في النهاية لا تؤدي إلى شيء ومن ثم الناس انبسطوا القبض على فلان ومنع هؤلاء من السفر والإعلان عن منع الطائرات الخاصة من السفر لأنه ربما يهرب فيها أموال والإعلان عن القبض على وزراء وفتح ملفاتهم ومحاكمات ثم القبض على مبارك نفسه ما حد كان يتصور كده وابنيه ووضعهم بالقفص بهذه الطريقة واللي متشال خلاص وكأن هذا العصر انتهى، هذا العصر المريض انتهى، بينما كان يعد فيه الغرف المظلمة لاستعادة هذا العصر المريض بعد أن يكون يعني استرد عافيته ويكون الشعب هو اللي أنهك..

أحمد منصور: هل القوى السياسية كانت في غيبوبة تامة عن قراءة هذه الصورة؟

محمد محسوب: القوى يعني أنا برضه سأتجنب استخدام هذه الألفاظ غيبوبة وبتاع لأنه ربما لفظ السذاجة السياسية هو الأقرب للموضوع، واليوتوبيا السياسية إنه يعتقد إنه الأمور بمجرد سقوط رأس السلطة قد تتطور بشكل تلقائي إلى ديمقراطية، لكن خليني أقول لحضرتك حاجة كان يمكن التغلب على هذا الموقف يا إما بمواجهة واشتراط إنه المجلس العسكري يتخلى عن السلطة وده جزء كبير من شباب الثورة الواعي وحتى الواعي بمشاعره ربما هو لم يفكر كثيراً في المسألة لكن بكل بساطة كيف أن من حوله مبارك بالسلطة ونقل إليهم السلطة واختارهم على عينه إزاي هم هؤلاء اللي يعملوا التحول الديمقراطي في مصر ويحققوا أحلامنا والعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، كيف لهؤلاء أن يفعلوا ذلك؟ فالشباب الثوري رفض ذلك لكن حتى السياسيين لو كانوا عايزين يعالجوا الأمر مش عايزين يعملوا مواجهة كان لازم يتفقوا فيما بينهم على إنه الانتخابات يجب أن تكون نهاية تامة للدولة القديمة لكن اللي حصل إنهم حتى بعد ذلك هنجي لما نصل للانتخابات، الانتخابات كانت خناقة على المغام وليست إستراتيجية للثوار إستراتيجية للقوى السياسية المنتمية للثورة للتخلص من الدولة

القديمة لا دي كانت خناقة على مقاعد برلمان في ظل هيمنة المجلس العسكري.

الأزهر والمؤامرة الكبرى على مصر

أحمد منصور: في بعض حلفاء المجلس العسكري من القوى المختلفة بدأت الآن تلعب أيضاً دور مثل الأزهر شيخ الأزهر دعا القوى السياسية ودعا لما يسمى بوثيقة الأزهر في نفس الوقت علي السلمي كان يعد وثيقته، إيه طبيعة الدور اللي لعبه الأزهر وشيخ الأزهر في المؤامرة على الثورة المصرية؟

محمد محسوب: الحقيقة للأسف الأزهر بتاريخه الطويل اللي أسهم في تكوين الدولة المصرية الحديثة بإصراره على اختيار والي مصر في سنة 1805 واللي واجه الحملة الفرنسية قبل ذلك بخمس سنين في ثورة القاهرة الأولى وفي الحقيقة سطر تاريخ رائع من النضال الوطني وتمثيل الأمانى والأحلام المصرية في التطوير والحداثة وما شابه، الحقيقة إنه في هذه الفترة مثل تراجع هائل عن دور الأزهر التاريخي وتراجع هائل عن أحلام المصريين يعني مجرد أن يكون شيخ الأزهر في عصر مبارك جزء من أمانة الحزب الوطني أو يعني مؤسسات هذا الحزب ثم يعين شيخ الأزهر كان في الحقيقة آخر سلم الانهيار في تاريخ هذه المؤسسة العريقة إنه يصل إنه شيخ الأزهر يعين من بين صندوق مش الصندوق حتى المؤيد أو الموالي لرئيس الدولة الدكتاتوري اللي بقاله 30 سنة واللي يزيغ إرادة الشعب واللي عمل أكبر شبكة فساد في تاريخ الدولة المصرية لا ده من دائرة من صندوق الحزب الذي يشرف على كل هذا العمل الفاسد وكل هذا التاريخ الفاسد والذي يحمل عار هذا التاريخ الفاسد اللي هو في أمانة سياسات الحزب الوطني، ثم لا يتخلى عن عضويته في أمانة سياسات الحزب الوطني إلا بعد فترة من تعيينه شيخاً للأزهر وبالتالي كان يجب بعد الثورة على هؤلاء أن يعتزلوا أو يأخذوا جنب أو يسكتوا يا إما يعتزلوا المنصب أو يعتزلوا الناس لأنه في الحقيقة..

أحمد منصور: اللي حصل غير كده دول تصدروا للمشهد..

محمد محسوب: تصدروا للمشهد ده حقيقة، إحنا في حزب الوسط في الحقيقة أخذنا قرار في هذا اللقاء إن إحنا نقاطعه لأن إحنا قلنا بأدب إنه المبادرات السياسية لا يجب أن تأتي من مؤسسة دينية يعني وثيقة النهارده من الأزهر وثيقة بكرة من الكنيسة وثيقة بكرة من كذا لا ينفع خصوصاً إنه الليبراليين الذين يدعون بفصل الدين عن السياسة ونحن نعارض هذه الرؤيا من وجهة نظرنا ومع ذلك تداعوا إلى جلسات شيخ الأزهر باستمرار

واعتبروا هذه الوثيقة صحيحة وثيقة ما هو كلام عام لا يختلف عليه اثنان وإحنا رحبنا بهذا الكلام لكن ما كان يجوز من حيث المبدأ إن تصدر مبادرات سياسية من مؤسسة دينية رقم واحد، رقم اثنين إنه هذه المبادرة لم تمثل شيء في الإطار العام.

أبعاد تعديل المادة الخامسة من قانون الانتخابات

أحمد منصور: في 1 أكتوبر 2011 التقى زعماء 13 حزب سياسي منها 4 أحزاب إسلامية مع المجلس العسكري تم الاتفاق على 8 بنود لإنهاء حالة التوتر منها إنهاء حالة الطوارئ، تطبيق العزل السياسي على كوادر الحزب الوطني 10 سنين، إصدار قرار بعد محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية لكن الأخطر كان المادة الخامسة من قانون الانتخابات تعديلها بما يسمح للأحزاب السياسية بالترشح على المقاعد الفردية دون قيود.

محمد محسوب: ده يوم كم؟

أحمد منصور: 1 أكتوبر، هل ده كان فح المجلس العسكري أعده حتى إذا انتخب مجلس الشعب بعد ذلك وهذا ما حدث تكون فرصة للمحكمة الدستورية حتى تحله؟

محمد محسوب: كويس أنت أشرت لهذه الحادثة لأنه أنا لي علاقة شخصية وطيدة بهذه الحادثة، الحقيقة إحنا كنا أخذنا قرار إن إحنا نقاطع أي لقاءات مع المجلس العسكري باعتبار إن دي مكلمة بدأ من شهر 7 في الحقيقة لم نتواصل خالص مع المجلس العسكري وحصل اجتماع أعتقد يوم كان يوم 29 أو يوم 30 لا هو يوم 10/1، 1 أكتوبر بالضبط وكتبت وثيقة وأطلق عليها وثيقة 13 لأن 13 حزب موقع عليها وبرضه هنا أوكد مرة ثانية إنه 13 حزب جمع أحزاب إسلامية وأحزاب ليبرالية واليسارية وعلى رأسها الحزب الناصري وحزب الكرامة..

أحمد منصور: أنا سأقول لك الحضور بقى عشان إيه الجلسة دي مهمة، اللي حضر السيد البدوي رئيس حزب الوفد، محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، السعيد كامل رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، محمد أنور السادات، رامي لكح، محمد أبو الغار، نبيل دعبيس، محمد سامي، محمد أبو العلا، محمد مصطفى موسى، مصطفى النجار، أحمد سعيد، علي فرج، دول رؤساء أحزاب الآخرين الوسط لم يحضر.

محمد محسوب: صحيح يعني حضر حزب العدالة وحزب المصريين الأحرار ومصر الديمقراطي الحقيقة إنه هذه الوثيقة كانت كارثة من وجهة نظري..

أحمد منصور: من أي ناحية؟

محمد محسوب: عشان كده إحنا تصدينا ليها وأنا على المستوى الشخصي تصديت ليها كارثة لأنه آخر بند بقى هو البند بتاع الأحزاب ده كان بند رقم 1 اللي هو بتاع المادة الخامسة وخليني أقول البند ده رقم 1 اللي هو المادة الخامسة وكان الأحزاب كلها رايحة مع إنها تعظم نصيبها من الكعكة من الكعكة الانتخابية.

أحمد منصور: ما أنت قلت الهدف الأساسي هنا الانتخابات كله عمى وكله متجه للانتخابات.

محمد محسوب: بالضبط لأنه قانون الانتخابات الجديد كان أصدره المجلس العسكري دون تشاور وأنا أشرت قبل كده إنه هو دائماً كان يطرح القوانين الأساسية اللي تتحكم في اللعبة السياسية ثم يسمع بعد كده الانتقادات لا يتشاور قبلها أبداً دي كانت سياسته وبالتالي طرح القانون فكان ضمن هذا القانون المادة 5 بتقول الانتخابات مجلس الشعب إنه والله الثلث تبقى قوائم للأحزاب والثلث يبقى فردي للمستقلين غير الحزبيين ولا ينافسهم فيها الحزبيين، فإذا بالأحزاب انتقضت إزاي معنى كده يقلل دورنا فذهبت وتفاوضت عشان وكسبت فعلاً الحتة دي اتفقوا على تعديل المادة الخامسة بما يسمح للأحزاب ينزل فردين من الأحزاب الحزبيين ينافسوا المستقلين..

أحمد منصور: وده فخ حل مجلس الشعب عشان الناس تفهم..

محمد محسوب: ثم ما يهم أساساً كل الوطن كان إيه؟ الطوارئ كان دراسة رفع قانون الطوارئ كان ما زال قانون الطوارئ وكان ما يهم الوطن أيضاً توقيتات نقل السلطة دراسة توقيتات نقل السلطة دراسة كذا، المادة الستة الأخيرة مادة كارثية إنه الموقعين على هذه الوثيقة يلتزموا إنهم يتعاونوا مع المجلس العسكري في الحفاظ على أمن البلاد، حصل اجتماع يوم 2 أكتوبر في الوفد ما بين التحالف أعضاء التحالف الديمقراطي وإحنا دعينا إليه بالرغم إن إحنا مش في التحالف إحنا حضرنا اجتماع أو اثنين منه لكن لم نكن طرفاً فيه وأنا ذهبت ممثلاً لحزب الوسط ومعني الوثيقة دي يعني عشان فقط ناقش هذه الوثيقة وأطالب الحاضرين التراجع عن هذه الوثيقة ونبذها واللي حصل إنه حصل نقاش حامي الوطيس إنه إحنا عايزين يتكلموا وفقاً للجدول إنه يتكلموا في توزيع المقاعد البرلمانية مقاعد مجلس الشعب وأنا قلت لهم أنا مش طرف فأرجو إن إحنا نبداً الحديث بهذه الوثيقة حصل شد وجذب مع من يدير المشهد، اللقاء ساعتها، وانسحبت ثم

بعد كده نشرت الوثيقة وحضرت في عدة فضائيات أهاجم الوثيقة فبدأ البعض يتبرأ مني حتى وأنا في أحد البرامج..

أحمد منصور: حتى الإخوان تبرؤوا منها الكل تبرأ منها.

محمد محسوب: الكل تبرأ منها وده شيء جيد يعني أنا أعتقد إنه الأخطاء واردة..

أحمد منصور: في 5 أكتوبر 2011..

محمد محسوب: الحزب الناصري اتصل بي على التلفون مباشرة وأنا يعني اتصل في البرنامج اللي كنت فيه وقال نحن لم نوقع هذه الوثيقة بينما رئيس الحزب موقع عليها لكن على أي الأحوال أن هذه الوثيقة دفنت سريعاً خلال أسبوع.

أحمد منصور: الإخوان المسلمين أصدروا بيان في 5 أكتوبر 2011 انتقدوا حزب الحرية والعدالة بسبب توقيعه على وثيقة عنان لأنه الاجتماع كان برأسه سامي عنان.

محمد محسوب: صحيح هذا شيء جائز.

أحمد منصور: حتى بيان الإخوان بعدما استعرض الاتفاق قال هذا ما يرفضه الإخوان المسلمين جملة وتفصيلاً.

محمد محسوب: صحيح، الشاهد من الموضوع هذا والدرس المستقى منه أن المجلس العسكري لم يكن يهتم أبداً لا برفع طوارئ ولا بتوقيعات نقل السلطة وعشان كده أصر أن لا يفسح عن نيته متى عايز ينقل السلطة رغم أنه كان في تعهد سابق بعد سقوط مبارك مباشرة أنه سينقلها خلال سنة ورغم أنه صدر على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور يحيى الجمل عدة مرات أن المجلس العسكري مصر على نقل السلطة في نهاية السنة يعني نتكلم عن نوفمبر 2012 ونحن هنا الاجتماع كان في أكتوبر ومع ذلك لم يكن يعلن أبداً أي توقيعات ولا توقيعات تقريرية ومن ثم الأمر كان مستمر، القوى السياسية في هذا الأمر أخطأت ثم تراجعنا هذا أمر جيد الدرس اللي نأخذه النهاردة أن كل هذه القوى السياسية كنا نعمل يعني في المجلس العسكري كان حريص أنه نحن يخلينا ماشيين في نفق مظلم عشان شوية نخبط في حيطه وشوية نخبط في حجر وأنا قلت لك قبل كده حتى القوى الثورية قعدت مع المجلس العسكري يوم 5/23 يوم 6/2 مائة وخمسة وثلاثين تحالف من التحالفات الثورية وقبل كده أيام 18 يوم وكان يوم خمسة لما جلسوا بعض شباب الثورة عرضوا على عمر سليمان حاجة واحدة بس أنه

حسني مبارك ينقل سلطاته إلى عمر سليمان يفوض سلطاته لعمر سليمان رفض، يعني هذا كان أعلى الأمانى السقف ومن ثمّ الدرس هو أن لا يجوز أن نتلاوم لأنه الأخطاء كانت كثيرة جداً بسبب يا إما السداجة السياسية يا إما الأمر كان..

أحمد منصور: دكتور الأخطاء كانت فادحة نحن كنا نتكلم عن فترة حكم المجلس العسكري.

محمد محسوب: ما فيش أفدح من ضياع الثورة.

أحمد منصور: يعني هنجي للأخطاء الفادحة التي ارتكبت في فترة مجلسي الشعب والشورى وفترة حكم الرئيس مرسي كانت أخطاء مدمرة.

محمد محسوب: أنا رأيت أن الأخطاء البداية هي أفدح الأخطاء.

أحمد منصور: لماذا؟

محمد محسوب: لأن أخطاء البداية تحطنا في طريق غير صائب.

أحمد منصور: يعني بدأت الثورة تمشي بطريق غير صائب منذ البداية.

محمد محسوب: بدأت من يوم 12 مجرد التسليم بأن يدير المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بتفويض من الرئيس اللي ثار عليه الشعب كان خطأ فادحاً هو الـ Concept الخاطيء ومن ثم كل ما يترتب عليه كان استدراجاً فبالنالي يا إما كنت تتعامل مع الموقف بحيث القوى الوطنية تجتمع في قائمة وطنية واحدة وتدخل الانتخابات معك وبعد الانتخابات تقول له مع السلامة نحن من سندير البلاد نحن منتخبيين ومفوضين من الشعب مش مفوضين من حسني مبارك لكن اللي حصل أنهم تخانقوا مع بعض واعتبروا أن أمنية الأمانى هو تعظيم مكاسبهم داخل البرلمان أو داخل مقاعد أخرى.

موازن القوى السياسية داخل مجلس الشعب

أحمد منصور: فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب في 12 أكتوبر 2011 كيف كانت موازين القوى والتحالفات؟

محمد محسوب: موازين القوى ربما معروفة مسبقاً لأن الانتخابات تعتمد على التواصل

مع الشارع على مستوى الجمهورية كلها ومع القرى والنجوع والأحياء وربما تكون الأحزاب الإسلامية خصوصاً الإخوان والسلفيين هم الأكثر قدرة على التواصل، السلفيين من خلال مساجدهم والإخوان من خلال مؤسساتهم الموجودة وأسرههم وشعبهم الموجودة في كل مكان وبالتالي..

أحمد منصور: ماذا عن الفلول؟

محمد محسوب: وبالتالي موازين القوى كانت تميل لهم صحيح أنا عايز أقول لا ينافسهم في ذلك إلا الفلول سعى المجلس العسكري أن هو يدفع الفلول لتكوين أحزاب وفعلاً تكونت مجموعة من الأحزاب وحاولت أنها تعمل نوع من الاصطفاف يبدو أنها ما نجحت وعشان كده حصل قدر من الاصطفاف بعدة على أساس عدد من العوامل لمواجهة احتمال فوز الإخوان المسلمين، العامل الأول العامل الطائفي اللي هو تقسيم المسلمين والمسيحيين وأعد له قبلها بعدة حوادث يعني ربما نحن مررنا على شهر ستة وشهر خمسة ما تعرضنا مثلاً لحادثة مثلاً ماريناب قرية ماريناب اللي في أسوان اللي تترتب عليها اعتصام في ماسبيرو بعد كده في ثم أحداث ماسبيرو اللي مات فيها عدد يصل من ثلاثة وعشرين إلى خمسة وثلاثين واحد على سبيل المثال ثم أحداث قرية اسمها صول تقريباً ثم أحداث كنيسة مش عارف إيه وكل الأحداث هذه كان هدفها تجهيز الأرضية لنوع من الاحتقان الطائفي يؤهل لعمل تحالف يستند إلى حد ما إلى الجانب الطائفي، وهو هذا اللي شكلته الكتلة على سبيل المثال ما يسمى بكتلة مكونة من مجموعة من الأحزاب استندت استناداً قوياً إلى هذا التقسيم الطائفي وكمثال استندت إلى فكرة الفلول انضمت إليها شخصيات هائلة وعدد كبير وبعض أحزاب الفلول فعشان تجيب الاصطفاف الفلولي القديم بجانب اصطفاف على أساس طائفي بجانب اصطفاف على أساس علماني في مواجهة كتلة إسلامية وهذا هو الخطأ الذي وقعنا فيه خليني أقول لك وأبقى منصف شوية الإخوان المسلمون حاولوا يعالجوا ذلك لكن في النهاية لم يعالجوه حاولوا أنهم يعملوا تحالف موسع يحطوا فيه قوى ليبرالية خلوا المتحدث باسم هذا التحالف.

أحمد منصور: وحيد عبد المجيد.

محمد محسوب: الدكتور وحيد عبد المجيد وهو شخصية ليبرالية معروفة وضموا عدد من الأحزاب اليسارية على رأسها كان حزب الكرامة على سبيل المثال حمدين صباحي وضموا قوى ليبرالية أخرى وحاولوا يضموا حتى حزب الوفد وما شابه لكن ما نجح

التحالف قالوا نحن متحالفين سياسياً مش انتخابياً لكن في النهاية حاولوا أن يوسعوا هذه الدائرة وبالتالي خليني أقول البعض اجتهد أن يتغلب على هذا التقسيم والانقسام والبعض الآخر استنام إلى هذا التقسيم الطائفي وهذا التقسيم الأيديولوجي علماني وإسلامي والليبرالي في الإسلامي في النهاية وصلنا إلى هذا الاصطفاف اللي استفاد منه في النهاية العسكر.

أحمد منصور: لماذا فشل شباب الثورة سواء في تشكيل أحزاب أو في الحصول على مقاعد مميزة في الانتخابات البرلمانية؟

محمد محسوب: شباب الثورة دخل الثورة بهدف الإصلاح وليس بهدف إسقاط النظام، إسقاط النظام تطور في ميدان التحرير ما كان الهدف هذا وأنا أشرت لك أن اللقاء يوم خمسة مع عمر سليمان اللي حضره مجموعة من شباب الثورة مرموقين واللي بعضهم محبوس دي الوقت من خلال نفس أعضاء المجلس العسكري اللي كانوا موجودين ساعتها كان كل أمانيتهم أن يحدث تفويض من السلطة.

أحمد منصور: قلنا هذه قبل كده.

محمد محسوب: اللي إحنا قلناها هذه وبالتالي ما كان عندهم أحلام لإسقاط نظام وبناء نظام جديد خيلنا أقول لك ولا القوى السياسية القادمة كان عندها فكرة بناء نظام جديد، نظام جديد عايز تصور عايز خيال ما كان موجود عند أي طرف.

أحمد منصور: بما فيها الإخوان المسلمين.

محمد محسوب: بما فيها الجميع جميع ما عنده تصور أنت عايز إيه من الدولة؟ كل اللي يتخانقوا عليه أنه إحنا عايزين دولة مدنية خوفا من الدولة الدينية رغم أني ما فيش حاجة اسمها احتمالات الدولة الدينية في الدولة المصرية في ثقافتها ومفهومها الإسلامي أو مفهومها المسيحي، نحن قلقين من سيطرة الإخوان أو سيطرة الليبراليين أو ما شابه، الحكم في النظام السياسي الديمقراطي يسمح أن الحزب الديمقراطي في أميركا يسيطر تماماً وحتى فيه مفهوم الغنائم ثم إذا جاء الحزب الآخر المنافس له الحزب الجمهوري بمفهوم الغنائم يسيطر على مفاصل الدولة ويحصل تداول سلمي في السلطة، لكن هل كان في رؤيا؟ إن في نظام قديم يجب التخلص منه وتخليص مفاصل الدولة منه ثم بناء دولة جديدة بمفاصل جديدة لو كان في الرؤية هذه كان هذه القوى تحتاج إلى اصطفاف وكان العنصر القادر على أنه يبني مفاصل الدولة هم شباب التحرير.

أحمد منصور: هل كان المجلس العسكري يفهم هذا الأمر؟

محمد محسوب: هو كان مدركه وعشان كده هو حاول بكل جهده أن يشغلهم بالانتخابات والصراعات عشان ما يشتغلوا في تطهير مفاصل الدولة.

أحمد منصور: لماذا أقصت القوى السياسية بما فيها الإخوان المسلمين الشباب من المشاركة الفاعلة في الانتخابات كمرشحين؟

محمد محسوب: خطأ فادح طبعاً، خطأ فادح والجميع يتحمل مسؤوليته ويتحمل نتائجه الآن لأن زي ما بقول لك الجمهور اللي كان قادر أن هو تقوم عليه الدولة الجديدة والنظام الجديد النظام الديمقراطي الحر المدني هم شباب الثورة يعني أنت لو هؤلاء سربتهم لكل مؤسسات الدولة كان زمان دي الوقت الآن مؤسسات الدولة مشغولة بثوار عندهم أحلام في بناء دولة حديثة وقوية ومهما كانت المشكلات ما كنتش تبقى زي الكوارث التي نواجهها الآن.

أحمد منصور: كيف كان المجلس العسكري ينظر إلى انتخابات مجلس الشعب وكيف كانت القوى السياسية تنظر لها؟

محمد محسوب: المجلس العسكري نظر لانتخابات مجلس الشعب باعتبارها اشتغالة، اشتغالة للقوى السياسية.

أحمد منصور: يشغلهم.

محمد محسوب: يشغلهم فقط، والقوى السياسية اعتبرتها هذه أفضل المنى هي هذه يعني أكثر ما يتمنونه وأنه التغيير ربما سيأتي بذلك كون المجلس العسكري كان مطمئناً لأنه الدولة القديمة العتيقة مفاصلها في يده ففي النهاية سينتخب برلمان وسيحلها بالمحكمة الدستورية العليا فالقضية لم تكن صعبة بالنسبة له، فهو حاسب نتائجها بينما الآخرين يعتبروا أن لو نجحنا في البرلمان نستطيع بمجموعة من القوانين أن نغير الدولة وهذا غير حقيقي وتبين أنه غير حقيقي، أنه الحقيقي كان يجب على هذه القوى أن تصطف يا إما تصطف لاستبعاد المجلس العسكري وإعادته إلى تكئاته دوره الحقيقي للقوات المسلحة وإدارة الدولة والتحديد والتوافق على كيفية إدارة المرحلة الانتقالية أو الاصطفاف بالانتخابات ثم ثاني يوم الانتخابات تقول له عن إنك مع السلامة وتبدأ عملية تطهير الدولة المصرية.

[فاصل إعلاني]

أحمد منصور: في 30 أكتوبر 2011 الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء دعا الأحزاب السياسية لمناقشة ما يسمى بصياغة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، كثير من الأحزاب رفضت الحضور لكن الدكتور علي السلمي كان قد أعد وثيقة لما يسمى مبادئ فوق الدستورية تضع الجيش أو المؤسسة العسكرية كدولة فوق الدولة وظلت هذه الوثيقة طيلة أسبوعين فخخت المشهد السياسي المصري إيه الخطورة اللي لعبتها هذه الوثيقة في مسلسل التآمر على الثورة المصرية؟

محمد محسوب: صحيح الوثيقة هذه في الحقيقة مزورة.

أحمد منصور: كيف مزورة؟

محمد محسوب: هي نتاج لما يسمى بمؤتمر الوفاق الوطني ومؤتمر الوفاق الوطني لم ينته إلى هذه الوثيقة وإنما انتهى إلى وثيقة أخرى هذه الوثيقة أضيف فيها ثلاث أربع بنود أحكام إلى الوثيقة الأصلية، قالوا خلاص اشتغل عليها الناس كانوا أساتذة جامعات ناس متخصصين وناس من النظام القديم والنظام الحديث والأحزاب ومن القوى الثورية كان كله موجود فيها في هذا المؤتمر، وانتهى إلى عمل وثيقة في الحقوق والحريات وهذه الوثيقة كان المقصود فيها إنها تبقى وثيقة استرشادية لأنه كان في واضح المادة ستين أنه في جمعية تأسيسية ستنشأ بالانتخاب سينتخب أعضاء مجلسي الشعب والشورى المادة ستين من الإعلان الدستوري.

أحمد منصور: من الإعلان الدستوري اللي أصدره المجلس العسكري في ثلاثين مارس.

محمد محسوب: وبالتالي لا يمكن استباق عمل هذه اللجنة بعمل دستور أو قواعد مين اللي يعطي هذه القواعد القيمة والحقيقة أنه أنا اللي لي بحث في القواعد فوق الدستورية وأن القواعد فوق دستورية هي تستمد قيمتها لما تتحط في الدستور مش قبل وضع الدستور وتبقى موجودة في دول كثيرة يعني.

أحمد منصور: إي يعني مبادئ فوق الدستور؟

محمد محسوب: هي مبادئ لا يمكن تعديلها بطرق التعديل.

أحمد منصور: ثلثي أعضاء مجلس البرلمان والكلام هذا يعني.

محمد محسوب: لا تعدل مع الدستور لكن تسقط مع سقوط الدستور والمبادئ هذه الدول كلها اتجهت لوضعه فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمواطن.

أحمد منصور: زي إيه؟

محمد محسوب: زي الحق في الاجتماع والحق في العمل والحق في حرية التعبير وحرية..

أحمد منصور: يعني الحقوق الإنسانية المكتسبة من الحريات العامة للإنسان.

محمد محسوب: فقط يعني على سبيل المثال فرنسا لم تضيف إلى ذلك إلا..

أحمد منصور: لكن لم تعط امتيازاً لأحد.

محمد محسوب: خالص.

أحمد منصور: أو تعطي مؤسسة أو جهة معينة امتياز.

محمد محسوب: فرنسا مثلاً أضافت إلى ذلك الحقوق والحريات أضافت إلى أنه الجمهورية النظام الجمهوري في فرنسا برضه من المبادئ التي لا يجوز المساس بها وبالتالي وهم استخدموها في الوثيقة اللي طرحها الانقلاب استخدموا هذا المعنى في بعض الأحكام قالوا لا يجوز تعديلها بطرق التعديل العادية وبالتالي الوثيقة اللي كان الوفاق الوطني أو غيره يطرحها هي وثيقة استرشادية لبعض ذوي الرأي أياً كانت مواقفهم السياسية يطرحون وجهة نظر فأخذوا هذه الوثيقة ومؤتمر الوفاق الوطني هذا نشأ قبل وجود الدكتور السلمي وإنما كان في وجود وزارة شرف وفي وجود كان نائب رئيس الوزراء يحيى الجمل..

أحمد منصور: يحيى الجمل.

محمد محسوب: وعملها باكراً فأخذت هذه الوثيقة وأضيف إليها مواد متعلقة بالقوات المسلحة جاءت منين المواد هذه..

أحمد منصور: أخطر بند تسعة.

محمد محسوب: تسعة وعشرة.

أحمد منصور: يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقماً واحداً في موازنة الدولة كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره، دولة داخل الدولة

محمد محسوب: بالضبط ده هو النص اللي وضع في وثيقة الانقلاب ما يقارب 2014.

أحمد منصور: 2014 نفس النص ده بالضبط

محمد محسوب: وهو كان في قتال دائم من بداية الثورة حتى الآن أنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة يضع هذا النص عشان الميزانية تبقى رقماً واحداً.

أحمد منصور: يعني إيه رقماً واحداً؟

محمد محسوب: يعني لما يعرض على النواب مجلس الشعب معمول نشأ في الدنيا كلها يعني الحرب اللي حصلت ما بين الملوك، الملكية في إنجلترا مع البرلمان وقعدت عشرات السنين كان هدفها أن البرلمان عايز يراقب الإنفاق العام مش التشريع يعني مش دور البرلمان التشريع أساساً ده التشريع لاحقاً دخل على الاختصاص، البرلمان أساساً عشان هم نواب الشعب عايزين يشوفوا فلوسنا رايحة فين.

أحمد منصور: عشان النهب والسلب.

محمد محسوب: بالضبط، فمصر البرلمان المصري بدأ من مجلس الشورى 1866 منع يعني أنشأ برلمان لكن منع من النظر في الميزانية ثم بعد ذلك بعد عشر سنين من إنشائه قاتل عشان النظر في الميزانية، وجاء وزير الداخلية نبار باشا سنة 1876 عشان يحله بالقوة المسلحة فرفض واعتصم الأعضاء داخل غرفة مجلس الشورى النواب وقال لن نفض حتى ننظر في الميزانية تعرض علينا الميزانية، فالبرلمان المصري قاتل عشان ينظر في الميزانية تعال شوف دي الوقت البرلمان المصري في عهد مبارك في الحقيقة بدأ من 1952 لم يعد ينظر في الميزانية، هو ينظر في الجزء الظاهر ما يعرض عليه منها، وزارة المالية تجهز له حاجة كده الموارد والنفقات ومش عارف إيه وتروح عارضة عليه ليس فيها نفقات القوات المسلحة ليس فيها نفقات القضاة أنفسهم يعني الهيئة القضائية كمان ميزانيتها رقماً واحد رئاسة الجمهورية رقماً..

أحمد منصور: دولة داخل الدولة.

محمد محسوب: مجلس الشعب والشورى كانوا رقماً واحداً.

أحمد منصور: آمال إيه اللي يراقب؟

محمد محسوب: قل لي بقى وبالتالي ما يراقب ليس إلا ما يجمعونه من ضرائب وينفقوها من أين لكن أمور أخرى وربما أكثر أهمية لا تراقب فكانت الميزانية المصرية كقطعة اللحم مثل قطعة اللحم المفتتة، الشعب المصري لا يرى منها إلا الهراء، كان أحد أهداف الثورة لأنه مواجهة الفساد وبالتالي كان أحد أهداف الثورة بالمنطق بقى القانوني أنه نحن نثبت مبدأ اسمه وحدة الميزانية، الميزانية تبقى موحدة ومفصلة واللي يراقبها الشعب ممثلاً في نوابه.

أحمد منصور: وحدة الميزانية هنا أن كل الموارد تدخل في صندوق واحد وتخرج من صندوق واحد.

محمد محسوب: أيأ كانت الموارد هذه جاية من أين بما فيها المشروعات الخاصة بالقوات المسلحة جاية من أين نعرف جاية فين وكيف؟

أحمد منصور: وتتقل ملايين الصناديق والميزانيات الخاصة ..

محمد محسوب: وكل هذا يدخل في ذمة واحدة اللي هي ذمة الدولة ثم يخرج من ذمة الدولة على الهيئات والجهات المختلفة والمحافظات والجيش والشرطة والشركات وهكذا، المادة الخطيرة اللي حضرتك تشير إليها تعيدنا مرة ثانية لعصر مبارك.

أحمد منصور: ده أسوأ من عصر مبارك.

محمد محسوب: طبعاً لأنه في عصر مبارك لم يكن ذلك مثبتاً في الدستور لكن هو اللي كان يحصل كده، دي الوقت ثبت في الدستور.

أحمد منصور: دستور العسكر 2014.

محمد محسوب: 2014، وأنا بقول إنه هذه الوثيقة بهذه المواد المزورة اللي أضيفت على عمل مؤتمر الوفاق الوطني أنبأت عن نية المجلس العسكري هو عايز إيه بالضبط، هو عايز في الحقيقة يبقى فوق الدولة، أنتم عايزين دولة ديمقراطية خذوا الدولة

الديمقراطية تداولوا فيها السلطة لكن بشرط أن تكون المؤسسة العسكرية فوق الدولة.

أحمد منصور: اللي هي جمهورية الضباط المستقلة.

محمد محسوب: مع حفظ حق من ألف هذا ابتكر هذا..

أحمد منصور: يزيد صايغ، نعم.

ميزانية القوات المسلحة

محمد محسوب: صحيح، فأنا من وجهة نظري إنه كان ده الهدف الأساسي وعشان كده وضعت خارطة طريق زي ما قلت كلها مسالك في النهاية عشان تنهك القوى السياسية وترتضي في النهاية برئيس جمهورية لا قيمة له، هم عايزين كده، وبرلمان لا ينظر إلا في الجزء من الميزانية اللي تترك له وعشان كده الانقلاب لما حصل بعد كده لأنه أدخل بهذه المبادئ لأنه جاء الدستور قال لا الميزانية ميزانية موحدة دستور 2012.

أحمد منصور: هنجي لدستور 2012 بعدين لكن النقطة دي هنا من الأول هي أن المجلس العسكري من أول يوم.

محمد محسوب: كان حريصا من أول يوم إنه هو لا تنظر ميزانيته.

أحمد منصور: ودفع أو علي السلمي قام بهذا الأمر في بداية نوفمبر 2011 والقوى السياسية رفضت وفي الآخر طلع علي السلمي قال أنها وثيقة استرشادية، لكن ظلت المطالب كما هي من المجلس العسكري.

محمد محسوب: كان يجب قوى الثورة إنها تنتبه وفي الحقيقة هي ثارت دعت لمظاهرة بعد كده مليونية أعتقد أنها كانت 18 نوفمبر وأسقطت هذه الوثيقة على ما أعتقد.

أحمد منصور: هي مليونية 18 نوفمبر اللي أسقطت الوثيقة وعلي السلمي طلع قال إن هي وثيقة استرشادية.

محمد محسوب: بالضبط، هي كانت رسالة للقوى الثورية وكل القوى السياسية اللي شاركت في الثورة إنها تنتبه، هو إيه أهداف الثورة الحقيقية، هو صحيح عيش وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية بس كيف تتحقق؟ جزء من تحقيقها هو وحدة الموازنة إنه فلوس المصريين كلها تبقى في كتاب واحد مبيينة في قيود الميزانية وإنه ينظر فيها

بشكل علني الناس كلها تبقى عارفة دخل كم وصرف فين وزودنا القوات المسلحة ليه
عشان يشتري إيه وعشان يسلمح إيه عشان تدريب إيه وقللنا هنا ليه، وزودنا التعليم ليه
وقللنا الصحة ليه وزودنا..

أحمد منصور: هو بقولك هنا إن وضع القوات المسلحة لا يسمح بمناقشة هذه الأمور
بسبب الأمن القومي، كل الدول بتناقش الأمور إزاي.

محمد محسوب: آه، وضع القوات المسلحة الأميركية اللي هي القوة المهيمنة الأولى في
العالم، القوة العسكرية رقم واحد في العالم التي تخضع لها الرقاب في العالم تناقش في
الكونغرس علانية، وضعنا لا يسمح بذلك! هذه القضية، يعني أنا عايز أقول الدكتاتورية
تعايشت في مصر فترة أصلاً نحن في حروب ضد إسرائيل عشان تيرر دكتاتوريتها،
طيب إحنا مش في حروب بقي لنا كم سنة، بقي لنا 40 سنة فوق 40 سنة أهو داخلين
على كم و 40 سنة وبالتالي حتى مبرر إن في اشتباك أو في حروب أو ما شابه لم يعد
موجودا، الحقيقة إن القوات المسلحة مهيمنة، مش القوات المسلحة وإنما الطبقة العليا في
القوات المسلحة مهيمنة على مشروعات هائلة، أنا خيلنا نقول الدراسات تقدر إنه 40%
من الاقتصاد القومي بيد هذه المشروعات أنا أعتقد ربما تزيد لأنه دائماً في جبل الجليد
أنت ترى الجزء الأقل منه الجزء الأكبر هو الجزء الكامن لكن بغض النظر إن شاء الله
10% إن شاء الله تكون التقديرات دي خاطئة، في النهاية في مبدأ بسيط إنه الشعب يجب
أن يراقب ميزانيته، أنا عايز أقول كمان المواد اللي طرحها اللي طرحت في الوثيقة اللي
سميت إعلامياً وثيقة السلمي وأنا أعتقد أنها كانت رسالة من المجلس العسكري رسالة
حملها من حملها، هذه المواد اللي طرحت أدخل أسوأ منها في دستور الانقلاب سنة
2014 يعني بالإضافة إلى هذه المواد أدخلت مواد أخرى، حصانة وزير الدفاع جعلته لا
يمكن لرئيس الجمهورية أن يقلبه لأنه لا يمكن أن يعينه إلا بموافقة المجلس العسكري
وبالتالي لو أقاله المجلس العسكري قد يرفض أن يعين أحد آخر إلا هو، ويجبره على..

أحمد منصور: هنا وزير الدفاع فوق رئيس الجمهورية.

محمد محسوب: بالضبط، الحاجة الثانية فيما يتعلق بالمحاكمات العسكرية ما وضع في
دستور 2014 القضية لم تعد إنه في بعض المسائل قد تتجاوز الشرطة العسكرية والنيابة
العسكرية فتضم لاختصاصها دون أن يكون لها اختصاص قانوني كـ بعض القضايا، لا
يتثبت أن كل من سيدخل في إشكالية مع أي حد من أفراد القوات المسلحة سيذهب إلى
القضاء العسكري وضعت نصوص عامة هائلة تشمل كل شيء في الحقيقة.

أحمد منصور: إحنا هنا المجلس العسكري حينما كان يتراجع بعد ضغوط الشارع لم يكن يلغي مشروعاته وإنما يؤجل تنفيذها.

محمد محسوب: أيوة، ما هو هنا التكتيك العسكري.

أحمد منصور: وهنا وثيقة السلمي أجل تنفيذها لكن لم تلغ.

محمد محسوب: بالضبط.

تورط المجلس العسكري في أحداث محمد محمود

أحمد منصور: إحنا الدنيا كانت مولعة في مصر طول فترة شهر نوفمبر، الجولة الأولى من الانتخابات كانت مقررة في 28 نوفمبر، حكومة عصام شرف اللي الثوار اختاروه، حكومة عصام شرف كانت حكومة فلول، أجبر على تقديم استقالته في 21 نوفمبر، طنطاوي في 22 نوفمبر أعلن عن قبول الاستقالة، الفترة كانت دامية شهر نوفمبر كله كان شهرا داميا ومن 18 إلى 24 نوفمبر 2011 وقعت أحداث محمد محمود الدامية التي كان فيها رفض تام لأداء العسكر وليبيان طنطاوي، كيف رصدت أحداث محمد محمود ومعايشتها وتورط المجلس العسكري فيها؟

محمد محسوب: الحقيقة انسحبت أو استقالت حكومة شرف، رئيس الوزراء الذي اختير في ميدان التحرير بخطأ من الثوار عشان بس يعني عندما نشير إلى الأخطاء لا ندين أحد سواء أخطاء الثوار أخطاء بعض القوى السياسية اللي شاركت في الثورة، لا ندين أحد وإنما نتعلم من هذه الأخطاء ونتعلم إن الكل أخطأ ومن ثم يجب الكل يتوافق لاستعادة هذه الثورة ويتعلم من أخطائه، استقالت دون أن تتجز أي شيء وإنما في الحقيقة كانت جزء من هذا المشوار هذه الإستراتيجية اللي وضعها المجلس العسكري، وبعدين طرحت وثيقة السلمي بعد ذلك ما يشار إليها بمسمى وثيقة السلمي إعلاميا، نزلت القوى السياسية وفي الحقيقة كان نوع من استعادة اللحمة السياسية مرة ثانية ما بين القوى السياسية اللي شاركت في الثورة وكل ائتلافات الثورة بلا استثناء دعت إلى الجمعة بتاعت يوم 18 أحداث هائلة ذكرت بالأيام الأولى للثورة، وبالتالي كان عصر يوم الجمعة 18 نوفمبر هو إسقاط هذه الوثيقة وكان يجب إنه يكون إسقاطا دائما لكن المجلس العسكري بكل بساطة ككل أداء عسكري اعتمد على تكتيك إنه هو يتراجع خطوة ويترك مساحة على ما الناس تختلف ثاني ثم يعود لفرض ما أراده، هو أبدا لم يتراجع فيما أراده قيد أنملة هو تراجع تكتيكي ليس أكثر لكن ترتب على الجمعة دي أحداث أخرى، أنا

أعتبرها في الحقيقة كانت الموجة الثانية لهذه الثورة.

أحمد منصور: أحداث محمد محمود تعتبرها الموجة الثانية للثورة.

محمد محسوب: طبعاً، انفضت الجمعة ودعت غالبية القوى خلينا نقول اللي كانت دعت للاحتشاد دعت إلى إنهاء التظاهرة حوالي الساعة 6 تقريبا، غالبية الناس مشيت لكن بقيت بعض القوى اللي قالت لا إحنا سنعتصم وكان أغلبهم من أهالي الشهداء أغلبهم يتكلموا عن القصاص، قعد حوالي 200 إلى 500 شخص في ميدان التحرير، يوم السبت اللي هو يوم 19 فوجئوا بمحاولة فض هذه من الشرطة العسكرية، التواجد في الحقيقة كان في الدائرة الصغيرة بالصينية بتاعت الميدان كان لا يعطل حتى الحركة ومع ذلك استخدمت قوة هائلة قوة مفرطة قوة تدخل فيها استخدمت حتى بعض الأسلحة اللي أشارت بعض التقارير اللي صدرت من بعض مراكز حقوق الإنسان في وقتها إنها محرمة دولياً، غازات ليست غازات فقط فض شغب وإنما غازات أقرب لغازات الأعصاب.

أحمد منصور: تفسيرك إيه لعنف الجيش والشرطة العسكرية في التعامل مع المدنيين بهذه الطريقة؟

محمد محسوب: الحقيقة غير مفسر إلا في إنه كانت بداية استخدام، كانت مناسبة تستخدم فيها القوة بعنف عشان يرى أثره إذا كانت القوى الثورية بدأت ترتدع وتخشى إنها تنزل ولا لا، وفي نفس الوقت كانت عملية تجريب أدوات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مواجهة الثورة، زي ما بقول لك إنه هو بدأ ينزل قوات منتمية للجيش لا يعتمد على الشرطة العسكرية فيها فكان أداؤها شديد العنف، أنت شفت في مجزرة رابعة على سبيل المثال كيف كان أداؤها، المهم يوم 19 على ما دخل الليل كنا عدد من الشهداء مع 500 جريح، لا أنكر عدد الشهداء في الأول كانوا كم لكن 500 جريح شوف الحجم، إذا كان الموجودين في الميدان من 200 إلى 500 طبعاً الناس لما سمعت كثير من الثوار نزلوا وانضموا لهم لكن ما زالوا عدد قليل يعني ألفين 3 آلاف واحد لكن يصادف 500 واحد يعني نسبة هائلة 20،30% من الموجودين في الميدان، ده ترتب عليه بداية احتشاد جديد من الثوار في الميدان خصوصاً في يوم 21 و 22 و 23 ومزيد من استخدام العنف في المواجهة.

أحمد منصور: سقط 36 في خلال أسبوع.

محمد محسوب: طبعا الغاز والخرطوش، خصوصا الأحداث دي في الحقيقة أنا من وجهة نظري إنه يجب تسميتها إنها أحداث استهداف عيون الثورة.

أحمد منصور: دي اللي ظهر فيها قناص العيون.

محمد محسوب: قناص العيون، عدد كبير جدا قنصت عيونهم من شباب الثورة، يعني كان في استهداف للعيون بشكل غريب وبشكل للحقيقة سادي لأنه الموضوع استمر على مدار الأيام.

أحمد منصور: نعم.

محمد محسوب: واستمرت هذه الأحداث إلى يوم 24، 25 بجمعة هائلة برضه كانت جمعة هائلة يوم 25 كان يوم جمعة وكانت جمعة هائلة في الحقيقة لكنها، أنا بقول ليه إنها ثورة؟ هي ثورة لأنه هي التي، إحنا قلنا إنه خارطة الطريق بتاعت المجلس العسكري اللي صدرت في الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 كانت فضفاضة كلها مسالك ومش عايز يحط توقيات للسلطة، حتى لما القوى السياسية كانت تروح له كتب في الوثيقة بتاعت 13 اللي أشرنا إليها في الحلقة السابقة إنه سيناقتش النظر في تاريخ توقيت نقل السلطة، سيناقتش كل حاجة، هذه الأحداث هي التي أجبرت المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تحديد مواعيد لنقل السلطة لتسليم السلطة في 30 يونيو ومش عارف اختيار 30 يونيو ده عايز بحث فيه الحقيقة، النقطة الثانية إنه هذه الأحداث هي التي أجبرت المجلس العسكري لفتح مفهوم جديد اسمه الشراكة في الحكم، يعني ورغم إنه هو مفهوم منتقد في الحقيقة لأنه المفروض هو استبعاد المجلس العسكري كليا من إدارة الدولة ويبقى فيه إدارة مدنية بشكل مباشر بتوافق من الثوار أو بنوع من التعاون الحقيقي لكنه هو قبل مفهوم إنشاء ما يسمى بالمجلس الاستشاري بعد كده في أول ديسمبر.

دلالة اختيار الجنزوري

أحمد منصور: قبل المجلس الاستشاري هو في 24 نوفمبر اختار كمال الجنزوري رئيس للوزراء، سر اختيار الجنزوري هنا برضه إيه؟ هو عمال يرجع لأدوات ورجال النظام ما يخرج منها.

محمد محسوب: بالضبط هو لا يخرج منها لأنه أدواته هي رجاله من العسكريين

المتقاعدين يحطوهم في أماكن مدنية أو يجيب من صندوق النظام السابق فجاب من الصندوق الأكثر قبولا من شرائح الشعب المصري، فجاب الدكتور الجنزوري منه، لكن هل الساحة كانت فاضية؟ ما هي القوى السياسية كان موجود فيها شخصيات يمكن أن تقوم بهذا الدور يعني هو مش عايز يفتح الباب للقوى الثورية أو حتى للأحزاب اللي شاركت في الثورة أحزاب قديمة أو قوى سياسية قديمة مش عايز يفتح لها الباب أو إمكانية أن تشارك في الحكم بشكل حقيقي.

أحمد منصور: لكن أيضا القوى الثورية لم تطرح أن تشكل حكومة في ذلك الوقت.

محمد محسوب: أه فهي أخطأت في الحقيقة، كان يجب بدل ما تطرح الدكتور شرف باعتباره هو رئيس الوزراء أو تقبل بالجنزوري كان لازم تحط على المائدة مطلب واحد أن تبقى الحكومة التي تدير البلاد حكومة مشكلة من قوى الثورة والكلام ده طرح يوم 12 فبراير بعد سقوط مبارك في اليوم التالي القوى السياسية كلها حاولت تتبرأ منه.

علاقة واشنطن بالمؤسسة العسكرية

أحمد منصور: هل تعتقد أيضا أن ضغوط الولايات المتحدة على المجلس العسكري في بيان صدر من أميركا في 25 نوفمبر لتسليم السلطة في أسرع وقت لعب دور في تحديد المواعيد؟

محمد محسوب: خليني أقول الولايات المتحدة الأميركية تتدخل في مواعيد محددة بتعبيرات شديدة الدقة، التعبيرات اللي قالها أوباما وقالتها وزيرة الخارجية في 18 اليوم الأولى كانت محسوبة تماما إنه يطالبوا بتتحي مبارك الآن وحتى في ثاني يوم لما سئل أوباما قال أمبارح، وهو ده حدود التغيير الذي يرجوه إنه هو تغيير.

أحمد منصور: لكن ما يتكلم على بنية نظام.

محمد محسوب: خالص، هو يتكلم على أن يكون تغييرا في نطاق ذات النظام وبالتالي هو أيد فكرة تفويض السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإنه المجلس العسكري هو الذي يدير ولم يشر أي جهة دولية سواء من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأميركية إلى إنه لا ينفع أنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذي يدير البلاد يعني هذه فكرة منقذة في قيم الديمقراطية الأوروبية ومع ذلك لم يصدر أي تصريح منهم، في اليوم دوت هل الولايات المتحدة الأميركية كانت منتظرة إنه يستشهد 35 واحد تقريبا في

أحداث محمد محمود وإصابات تقريبا وصلت 5 آلاف وشوية أو 6 آلاف واحد، كثير منهم مئات أصيبوا في العيون، منتظرة هذه التضحيات الهائلة عشان تقول يجب تحديد مواعيد، لم تذكر ذلك قبل ذلك؟ وبالتالي الحراك الثوري.

أحمد منصور: كانت سياسة أميركا إيه هنا.

محمد محسوب: هو اللي كان يفرض.

أحمد منصور: سياسة الولايات المتحدة كانت إيه مع العسكر؟

محمد محسوب: شوف، سياسة الولايات المتحدة مع مصر عموما لخصتها كلمة أوباما في الأمم المتحدة بعد الانقلاب قدام الجمعية العمومية، الرجل خطب قال ببساطة إنه علاقتنا مع القوات المسلحة المصرية متينة وإحنا متواصلين بشكل دائم، لم يتكلم عن علاقته بالدولة المصرية.

أحمد منصور: في معلومات كثيرة تؤكد أنه لا توجد علاقات بين الدولة الأميركية وبين الدولة المصرية، وإنما علاقات بين البنتاغون وبين القيادة العسكرية في مصر.

محمد محسوب: صحيح، الملف المصري موجود في الولايات المتحدة الأميركية بيد البنتاغون بدءا من اتفاقيات كامب ديفد.

أحمد منصور: نعم.

محمد محسوب: ولأنه مصر بالنسبة لهم تمثل مسألة عسكرية، مسألة تسهيلات عسكرية، مسألة تأمين الدولة الإسرائيلية ومن ثم حتى المعونات التي تعطى هي مليار ونصف دولار هي معونات للقوات المسلحة وليست للدولة المصرية وعلى فكرة تسلم بشكل مباشر للقوات المسلحة وليست للدولة المصرية يعني هذه من الأموال التي لا تمر بالميزانية، جزء من الميزانية.

أحمد منصور: اللي عليها علامات استفهام.

محمد محسوب: صحيح، جزء من الميزانية المفتتة مع اشتراط زيادة تعرف التعاون يقتضي زيارة الضباط إلى الولايات المتحدة الأميركية بشكل مستمر والحصول على دورات والتعاون الشخصي وإنشاء الصداقات الشخصية وده شفنا نتأجه في الانقلاب الأخير، وبالتالي الدولة المصرية لا تمثل شيئا في السياسة الأميركية سوى أنها قوات

مسلحة تحكم بلد عليها التزامات تجاه الولايات المتحدة الأميركية والأمن الإسرائيلي لا أكثر ولا أقل، هذه هي القيمة الحقيقية.

أحمد منصور: في الحلقة القادمة نبدأ الحوار حول مجلس الشعب وأدائه، أشكرك شكرا جزيلا كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الحلقة القادمة إن شاء الله نواصل الاستماع إلى شهادة الدكتور محمد محسوب، وزير الشؤون القانونية والبرلمانية خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي، في الختام أنقل لكم تحيات فريق البرنامج وهذا أحمد منصور يحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.